الأمم المتحدة

S/PRST/2014/26

مجلس الأمن

Distr.: General
15 December 2014
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٧٣٤١ التي عقدها مجلس الأمن في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يذكر مجلس الأمن بالأمل العظيم والتفاؤل الذي شعر به شعب جنوب السودان عند إنشاء جمهورية جنوب السودان في تموز/يوليه ٢٠١١ وتطلعه إلى نهاية عقود من الحرب الأهلية. وبمناسبة مرور سنة على نشوب النزاع الحالي، يعرب المجلس عن خيبة أمله العميقة من أن مطامح أبناء جنوب السودان لم تتحقق، وأنه عوضا عن ذلك أدت أفعال قادتهم مرة أخرى إلى مزيد من القتال والانقسام.

”ويشير مجلس الأمن بجزع شديد إلى تصاعد الخلاف السياسي الداخلي في الحركة الشعبية لتحرير السودان الذي تفجر في شكل نزاع في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وما تلاه من عنف تسبب فيه القادة السياسيون والعسكريون للبلد الذين ألقوا بهذه الدولة الوليدة في وهدة كارثة سياسية وأمنية وإنسانية من صنع الإنسان خلال السنة الماضية.

”ويشدد مجلس الأمن على إدانته الشديدة للانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تسببت في موت عشرات الآلاف من المدنيين، ونزوح قرابة مليوني شخص في فترة لا تتجاوز ١٢ شهرا، وكذلك الهجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأفراد العمل الإنساني ومقتلهم. وفي هذا الصدد، يضع أعضاء المجلس المسؤولية الكاملة عن هذه الأحداث المأساوية على عاتق قادة جنوب السودان، من هم في الحكومة وفي المعارضة على السواء، ويتطلعون إلى قيام الرئيس

161214 161214 14-67299 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

سلفاكير ميارديت ونائب الرئيس السابق رياك مشار تيني بالخطوات التوفيقية اللازمة من أجل إحلال السلام.

”ويثني مجلس الأمن على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لما قامت به لقيادة جهود الوساطة منذ بدء الأزمة، وعلى الاتحاد الأفريقي لما اتخذه من مبادرات، منها مبادرته لإنشاء آلية لتحقيق المساءلة والمصالحة من خلال لجنة التحقيق التابعة له، وعلى المجتمع الدولي لما قدمه من مساعدة إنسانية ضخمة في سبيل التخفيف من عواقب النزاع، بما في ذلك درء المجاعة في عام ٢٠١٤، وعلى الدول المجاورة لجنوب السودان لاستضافتها قرابة ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ من البلد.

”ويجدد مجلس الأمن الإعراب عن تقديره البالغ للإجراءات الشجاعة التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والتي تواصل اتخاذها، لحماية عشرات الآلاف من المدنيين المعرضين لخطر العنف الجسدي ولتحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية، ويحيي ذكرى أفراد حفظ السلام الذين قُتلوا بطريقة مأساوية في ذلك المسعى، ويعرب عن تعازيه لأسرهم.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إذ إنه، نظرا للإغفال المتواصل لاتفاق وقف الأعمال العدائية المبرم في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ والاتفاق لتسوية الأزمة في جنوب السودان المبرم في ٩ أيار/مايو ٢٠١٤، وعدم إبرام وتنفيذ اتفاق سلام يتسم بالمصداقية، فإن مخاطر المجاعة وفشل الدولة واتخاذ النزاع طابعا إقليميا لا تزال قائمة.

”وفي هذا الصدد، يطالب مجلس الأمن بصورة عاجلة أن يمتنع الرئيس سلفاكير ميارديت، ونائب الرئيس السابق رياك مشار تيني، وجميع الأطراف، عن مواصلة العنف، وأن ينفذوا اتفاق تسوية الأزمة في جنوب السودان الموقع في ٩ أيار/مايو ٢٠١٤ من قبل حكومة جمهورية جنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ويشرعوا بصورة كاملة وشاملة في محادثات السلام الجارية في أديس أبابا، ويفوا بالتزامهم بإنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية، ويسمحوا بوصول أفراد الإغاثة ومعداتها وإمداداتها إلى جميع المحتاجين وبإيصال المساعدة الإنسانية في وقت مناسب، وفقا للأحكام ذات الصلة للقانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية في مجال المساعدة الإنسانية، على نحو كامل وآمن ودون عوائق، وييسروا ذلك الوصول.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا اعتزامه بدء النظر، بالتشاور مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، في جميع التدابير الملائمة، بما يشمل فرض جزاءات محددة الهدف على من يعيقون عملية السلام. ويشدد مجلس الأمن على الأهمية الكبيرة للحيلولة دون الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في جنوب السودان، وعلى أهمية مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة وغيرها من أشكال المساعدة الإنسانية لشعب جنوب السودان“.